الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة:
قراءة في السياسة الأمريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاغن

أ. قاسي فوزية

باحثة بقسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران

ملخص:

أدت هجمات 11 سبتمبر 2001 إلى نهاية مفاجئة لفترة مابعد الحرب الباردة، حيث بدا واضحا أن هذه الأحداث قامت بحل مشكلة العجز التهديدي التي عانت منه الو.م.أ في تلك الفترة، فقد وفرت "الحرب على الإرهاب" أمننة مهيمنة، ركزت عليها الإدارة الأمريكية في سياستها الخارجية والعسكرية، لتجسيد ما يمكن وصفه "الأمننة من المنظور الأمريكي".

يعالج هذا المقال السياسة الأمريكية العالمية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر، من منظور مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وذلك من خلال فكرة "الأمننة الكلية" التي أبدعها "باري بوزان"، الذي يجادل أنه تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل إدارة بوش الإبن، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وفق منطق "الأمننة الكلية"، فإذا ما تم بناء هذه الفكرة والتأكيد على كونها "المعركة العالمية الكبرى الجديدة"، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز شرعية الأحادية الأمريكية والحفاظ عليها. فهل ستدوم الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، بشكل يؤدي إلى شرعنة الأحادية الأمريكية والتحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية؟

Abstract :

September 11th attacks brought the post-cold war period to an abrupt end, and it seemed obvious that 9/11 solved the ‘threat deficit’ problem for the US, with the WOT (War On Terrorism) providing a dominant securitization around which US foreign policy could be organized.

This article assesses the new worldwide American policy aftermath 9/11,from the perspective of the Copenhagen School of Security Studies, through Barry Buzan’s idea of ‘Macro-securitization’, which states that the WOT was framed by the American government in a macro-securitization way aftermath 9/11, in order to reinforce and legitimize its military and foreign policy. Therefore, will the WOT Macro-securitization succeed in legitimizing the US unilateralism and the shift towards a more hierarchical form of International Society?

مقدمة:

باشرت واشنطن مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حملة لإقناع نفسها والمواطنين الأمريكيين وبقية العالم، أن "الحرب العالمية على الإرهاب" ستكون "حربا طويلة"، ولقد قارن "باري بوزان" *Barry Buzan* هذه الحرب بالحرب الباردة، فهو يجادل أنه مع نهاية هذه الأخيرة، برزت ظاهرة الإرهاب الدولي، كنوع جديد من التهديدات العالمية، فقد تم تأطير "الحرب على الإرهاب" من قبل الإدارة الأمريكية في أعقاب "الثلاثاء الأسود"، وفق منطق "الأمننة الكلية"، فإعلان "جورج بوش الإبن" *George W.Bush Jr.* للعالم أنه "من لم يكن معنا فهو ضدنا"، قد خلق جوا شبيها بالحرب الباردة، أين وجد كل طرف نفسه، بطريقة ما، يختار جهة معينة.

إن إستعمال الخطاب الأمريكي لمفهوم "الحرب الطويلة"، بمعنى أن الحرب على الإرهاب ستدوم لأمد طويل، دون تحديد مدة زمنية لذلك، منح واشنطن فكرة مهيمنة وموحّدة، التي ستسمح لها بإعادة التأكيد وشرعنة زعامتها للأمن الدولي، وهي فكرة راودت الولايات المتحدة منذ التسعينيات، فبعد نهاية الحرب الباردة، بدت واشنطن وكأنها تعاني من "عجز تهديدي"، وقد كانت هناك العديد من المحاولات لإيجاد بديل عن الإتحاد السوفييتي، كعدو ترتكز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، فكانت اليابان أولا، ثم الصين، ثم الدول المارقة مثل إيران...غير أن هذه التهديدات لم ترتقي إلى مستوى الحرب الباردة.

لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، التي مثلت حلا طويل الأمد للعجز التهديدي الذي عانت منه واشنطن، فإذا ما تم بناء هذه الفكرة والتأكيد على كونها "المعركة العالمية الكبرى الجديدة"، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز شرعية الأحادية الأمريكية والحفاظ عليها، الأمر الذي صرحت به الولايات المتحدة في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2002.

فهل ستدوم الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، بشكل يؤدي إلى شرعنة الأحادية الأمريكية والتحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية؟

أولا: نظرية الأمننة: الأمن كممارسة خطابية

1) مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

شكل الأمن على مرِّ التاريخ، الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين إعتبروا ضمان البقاء والإستمرارية، أعلى أولويات السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، كما يمثل الأمن مشكلة من نوع خاص بالنسبة للدارسين والأكاديميين، كونه صعب على الصياغة الدقيقة، وخلافيٌّ بالأساس[1].

[1] قسوم سليم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3- 2010م، ص7.

فخلال الحرب الباردة، عكف أنصار المنظار العقلاني والواقعيون بدرجة أخص، الذين سيطروا على مجمل عملية التنظير في العلاقات الدولية، على تعريف الأمن تعريفا ضيقا، من منطلق قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة، فإعتُبِر مفهوم الأمن الوطني، التصور الأمثل للأمن، لتقديمه إجابات تتكيف مع التهديدات الأمنية في عالم ثنائي القطب.

ولقد رسم مؤلف "باري بوزان"[2] *Barry Buzan* الموسوم ب *People,Staes, and Fear :The National Security Problem in International Relations* لعام 1983، بداية التغير الرئيسي في النقاش الأكاديمي، حول مفهوم الأمن ومستوياته، محاولا طرح إطار أكثر إتساعا لمفهوم الأمن، يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي، الذي إختزل الأمن كإشتقاق للقوة، لذلك جادل "بوزان" *Buzan* بأن مفهوم الأمن قد أُسِّس بمفهوم ضيق جدا، في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت المفهوم يبدو أكثر تعقيدا[3].

من هذا المنطلق، مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحوُّل فارقة في عملية التنظير في الدراسات الأمنية، وعليه، فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة، بروز منظومة مفاهيمية مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، فقد كان للدراسات الأمنية رؤية جديدة لماهية الأمن ووحداته المرجعية، تختلف عن تلك التي دارت حيالها النقاشات التقليدية، فقد وضع "بوزان" *Buzan* ومدرسة كوبنهاغن[4] إطارا تحليليا جديدا، إرتكز على ثلاث مستويات للتحليل(الفرد، الدولة، النظام السياسي)، مع توسيع قطاعات الأمن لتشمل كلا من(الإقتصاد، السياسة، المجتمع، البيئة، بالإضافة إلى القطاع العسكري)، فضلا عن البعد الإقليمي للأمن، الذي من خلاله يتم تصنيف الدول إلى مُجمّعات أمن إقليمية.

لقد مثلت أبحاث مدرسة كوبنهاغن المتعلقة بالأمن، واحدة من أهم التطورات في الدراسات الأمنية المعاصرة، فبالإضافة إلى المفهوم الموسع للأمن الذي صاغه "بوزان" *Buzan* ونظريته عن "مُجمّعات الأمن الإقليمية"، فقد تعزز برنامج البحث داخل هذا الإتجاه بموضوعين، صنعا الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية، خصوصا النقدية منها، ويتعلق الأمر بكل من مفهوم "الأمن المجتمعي" و"نظرية الأمننة" لمؤسسها "أولي وايفر" *Ole Waever*[5].

---

[2] هو عالم سياسة بريطاني، يعتبر واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء، وهو مؤسس وأحد أهم أقطاب مدرسة كوبنهاغن.

[3] قسوم سليم، نفس المرجع السابق، ص،ص 106، 107.

[4] تعود نشأة مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية إلى صدور مؤلف Barry Buzan لعام 1983م، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية Bill McSweeney سنة 1996م، في إشارة إلى الإسهامات النظرية لكل من Buzan و waever وآخرون، وهي تهتم بالجانب الإجتماعي للأمن، من خلال 3 أفكار رئيسية وهي القطاعات الأمنية، مُجمعات الأمن الإقليمية، والأمننة.

[5] أستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية لجامعة كوبنهاغن، وأحد أقطاب مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وصاحب نظرية الأمننة.

حيث يرى "وايفر" *Waever* أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر كالعولمة، البناء الأوربي، توسع التمركز حول القوميات في أوربا الشرقية، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة، فقد إنشغل الأفراد وإرتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة، الغزو، ضياع القيم الثقافية، وفقدان نمط الحياة...الخ، وعليه فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في تصور "بوزان" *Buzan* ، إعتُبِر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات "وايفر" *Waever* [6].

وبالتالي، تتمثل النقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية في التفرقة بين الدولة والمجتمع، فالدراسات الأمنية تحتاج إلى فهم ثنائي للأمن، يمزج بين أمن الدولة، والذي يدور حول السيادة، والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية [7] ، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يُختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس، وبإختصار فإن هذه الثنائية الوايفرية، تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين: دولاتي/سيادي في مقابل مجتمعي/هوياتي[8]. تبعا لذلك، تتناول الإنشغالات الأمنية المعاصرة، حماية الهوية والدفاع عن الثقافة، مما يجعل من مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء، في مواجهة الأخطار والتهديدات المحيطة بها.

أما نظرية الأمننة *Securitization theory* التي أسسها "وايفر" *Weaver* من خلال مقالته الصادرة بتاريخ 1995، فهي تعتبر من أهم النظريات في مجال الدراسات الأمنية، ويتمثل جوهرها في إعتبارها الأمن كفعل خطابي *Speech Act*، فبمجرد وسم شئ ما بأنه مسألة أمنية، يجعله كذلك، وقد أشار "وايفر" *Waever* إلى ذلك بقوله: "يصبح شئ ما مشكلة أمنية، متى أعلنت النخب أنه كذلك"[9].

وبوضوح أكثر، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الإستطرادي للتهديد، كما يمكن أن تُعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر، على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة[10]. وبالتالي تصبح قضية ما رهانا أمنيا، فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا، يتطلب إجراءات مستعجلة، وتبرر الأعمال الخارجة عن الحدود العادية للإجراءات السياسية[11]، فهي

---

[6] Bill McSweeney, **Security, Identity and Interests :A sociology of International Relations**,(UK :Cambridge University Press),2004,p.63.
[7] Keith Krause and Michael C.Williams, ''Broadening the Agenda of Security Studies :Politics and Methods'',**Mershon International Studies Review** 2,(october :1996),p.243.
[8] Giovanni Arcudi, ''La Sécurité entre permanence et changement''**, Institut Universitaire de Hautes Etudes International**, Genève,p.3.
[9] Ole Waever, ''Securitization and Desecuritization'',In Ronnie D. Lipshutz(ed.),**On Security**,New York :Colombia University Press,1998,p.6.
[10] Matt McDonald,''Constructivism'',In Paul D.Williams(ed.),**Security Studies :An Introduction**,New York :Routledge,2008,p.69.
[11] مثلا قبل مواطنو الولايات المتحدة في إطار The patriotic act بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تقييد بعض حرياتهم المدنية، بإسم ما أطلق عليه "الخير الأكبر"، وهو سلامة الأراضي الأمريكية.

الإنتقال من مستوى المناقشة العادية الروتينية، إلى وضع ومنزلة خاصة، يصبح فيها لفاعل معين، الشرعية المطلقة في إستخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد[12].

ويرى أنصار هذه النظرية، أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية، متى أُمنِنت من طرف فاعل ما(حكومة، برلمان، أو أي سلطة سياسية أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين، طالما لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل) عبر الخطاب، وكان له القبول الواسع لدى الجمهور، ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة، التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمِّن *Securitizing actor* ، والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد، بالإضافة إلى شرط آخر، وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، أي الإجراءات الإستثنائية التي يجب أن تُتخذ، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، يعني القول، كما ورد في الكتاب المشترك لكل من "بوزان، وايفر، و دي وايلد" *Buzan, Waever, and De Wilde*: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شئ آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين، أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة، بالتحرك نحو الأمننة "*Securitizing move*"[13].

ويُعد الإستفهام حول القضايا التي تُمثل مسألة بقاء، على طبيعة الفاعل الطارح للقضية، بالإضافة إلى فهمه الخاص لما يُعتبر تهديدا وجوديا، وبهذا المعنى، يكون لمدرسة كوبنهاغن، قراءة بنائية للحركيات الأمنية، وعليه "فالأمننة هي بناء إجتماعي و ذاتاني"[14].

وقد جادل "وايفر" *Waever* بأنه لا يمكن إعتبار الأمن كشئ أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، كما بيّن أنه ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد أُسِّس بفعل الخطاب ذاته، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، ومن بين أفعال الخطاب، فقد إهتم "وايفر" *Waever* بالأساس بمفهوم "الأداء"، والذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية مثل: (قال/أعلن/وعد/دعى/حكم)، هي من الأشكال التعبيرية المكوِّنة للفعل، كما يجب إعتبار أفعال الخطاب، بحسب مدرسة كوبنهاغن، على أنها أدوات تُستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم، وبهذا المعنى، فقد جادل "بوزان" *Buzan* بأن المعاني ترتبط سببيا بالطريقة التي إستُخدمت بها اللغة، "فالمعنى لا يرتبط بما يفكر ويدرك الناس أنه معنى المصطلح، ولكن في كيف يستخدمونه ضمنيا بشكل من الأشكال دون غيره"[15].

[12] Helena Carrapiço,''Chasing Mariages ?Reflections on Concepts of Security Through the Study of The Securitisation of Organised Crime'',**International Studies Association**, San Francisco, (March :2008),p.22

[13] Rita Taurek,''Securitization Theory and Securitization Studies'',**Journal of International Relations and Development** 9(2006),p.3.

[14] Ibid.,p.23.

[15] Helena Carrapiço,Op.Cit.,p.25.

وعليه، يرى "وايفر" *Waever* أن لفظ "الأمن" ضمن مسار الأمننة، ليس مهمّا كإشارة للدلالة على شئ محسوس وموجود مسبقا، وإنما هو تعبيره المشكِّل للفعل، فهذا التعبير هو المنتج والمحوِّل لطبيعة المسائل، ونقلها من المستوى العادي الروتيني، إلى مصاف الرهانات الأمنية التي تندرج ضمن السياسات العليا، والتي تستدعي تدخلات إستعجالية وضرورية، فتصبح مشكلة ما مسألة أمنية، إذا دأب رجال الدولة وصانعو السياسات العليا، على القول أنها كذلك.

2) المفاهيم الأساس لنظرية الأمننة:

تعتبر نظرية الأمننة التي تتميز بها مدرسة كوبنهاغن، من أهم النظريات في مجال الدراسات الأمنية المعاصرة، وفي نفس الوقت أكثرها إنتقادا، حيث يواجه علماء مدرسة كوبنهاغن إنتقادات لتوسيعهم دائرة الأمن، لتشمل مجالات غير عسكرية مثل البيئة، ومما لا شك فيه، فإن الأمن البيئي هو القطاع الأقل أهمية في الدراسات الأمنية، فالتهديدات البيئية أقل إستعجالا ويمكن تداركها من خلال تدابير وقائية بعيدا عن منطق المواجهة الذي تتميز به الأمننة[16].

وبالتالي، عدلت نهاية الحرب الباردة من الحركيات الأمنية، من خلال إضافة مجالات أمنية غير تقليدية إلى الأجندة الأمنية، فغياب الحدث العسكري خلال التسعينيات، وتراجع النقاش حول القوى العظمى، سلط الضوء وزاد من أهمية المجالات الأمنية البيئية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية[17]، وتصدرت قائمة التهديدات، تهديدات مثل تغير المناخ والإرهاب والأزمات المالية والهجرة، في حين فقدت التهديدات العسكرية الفورية هيمنتها، وهكذا تم إستبدال الصراع الأيديولوجي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، بإهتمامات أخرى مثل تحقيق الفعالية الإقتصادية والإستدامة البيئية.

ولقد أعقب النقاش في مجال الدراسات الأمنية، الدائر في الثمانينيات بين التقليديين *Traditionalists* والموسعين *Wideners* ، إنتقادات واسعة للواقعية، الأمر الذي أدى إلى بروز مدارس أمنية جديدة في أوربا، منها "مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية"[18].

إن المقاربة الأمنية الموسعة للمجال الأمني إلى القطاعات العسكرية وغير العسكرية، هي مقاربة تم تطويرها من قبل مدرسة كوبنهاغن منذ 1985، ويعتبر "أولي وايفر" *Ole Waever*، مُؤسس نظرية الأمننة التي تتميز بها هذه المدرسة، من خلال مقالته الصادرة عام 1995 تحت عنوان *Securitization and*

[16] Lenka Dojcanova,’’Revealing Copenhagen Weaknesses :Applicability of Securitization Theory to Environmental Security’’**, Uppsala University**,Department of Government,May2012,p.2.
[17] Barry Buzan and Lene Hansen**,The Evolution of International Security Studies**,(UK :Cambridge University Press),2009,p.187.
[18] Ole Waever, “Aberystwyth, Paris, Copenhagen New Schools in Security Theory and the Origins Between Core and Periphery”, paper presented at **the ISA Conference**, Montréal, 2004, p.3.

Desecuritization، حيث تؤكد نظرية الأمننة على فعل الخطاب، وعلى السياقات الخاصة التي تمكن من نجاح عملية الأمننة، وتتعامل هذه النظرية مع الأمن كممارسة، كعملية بنائية مجتمعية[19]،وذلك من طرف فاعل مُؤمِّن، فحتى تتم أمننة قضية ما بنجاح، تُقدم القضية على أساس أنها تهديد وجودي يتطلب إتخاذ تدابير طارئة واللجوء إلى إجراءات إستثنائية، تُبرّر الأعمال الخارجة عن حدود الإجراءات السياسية العادية[20]، فضلا عن أنه يتعين على الجمهور تقبُّل هذا التهديد الوجودي، فإذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا القبول، فإنه لا يمكننا الحديث عن الأمننة، وبناءا على ذلك، تتحقق الأمننة إذا ما توفرت كل من: التهديدات الوجودية، الإجراءات الإستثنائية، وآثار ذلك على العلاقات الداخلية، من خلال إنتهاك وتجاوز قواعد السياسة العادية[21].

وبالتالي، تركز نظرية الأمننة على عنصر بنيوي يدعى "فعل الخطاب"، فالأمننة في الخطاب الأمني، هي عملية بنائية مجتمعية، يتم في هذه العملية خلق تهديدات من قبل فواعل مُؤمِّنة، وقد لا تكون هذه التهديدات حقيقية بالضرورة، أي أنها ذات طابع ذاتي، وبما أن الخطاب الأمني يرتبط بالكلام، فإن الفواعل المؤمنة هي وحدها من يقرر أهمية هذه القضية[22].

ومع ذلك، فإن الجهات المؤمِّنة لا تحتاج إلى إستخدام مصطلح الأمن أو التهديد، من أجل التوصل إلى أمننة قضية ما، وبالتالي فإن فعل الخطاب يُمثل كلاما ذو مغزى، إلى جانب قوة الأداء، التي تولد أفعالا أو مواقف، وجدير بالذكر، أن مدرسة كوبنهاغن لا تُحقق في "حقيقة التصريح" أي طبيعة الهدف من التهديد الأمني، بل تحقق في "أثر الحقيقة على التصريح"[23]، ومن هذا المنطلق، تتمثل المفاهيم المفتاحية لنظرية الأمننة في الآتي :

أ. الموضوع المرجعي *referent object*:

هو الشئ الذي يُنظر إليه على أنه مُهدد في وجوده، والذي له الحق المشروع في البقاء، حيث يتصور علماء مدرسة كوبنهاغن الأمن كممارسة ذاتية المرجع، فالتهديدات تختلف بقدر إختلاف القطاعات، وبالتالي فإن الموضوعات المرجعية تختلف من قطاع إلى آخر، حسب إختلاف التهديدات. وفي حالة موضوعنا هذا، فإن الموضوع المرجعي يتمثل في العالم المتحضر بمبادئه وقيمه.

ب. التهديد الوجودي *existential threat*:

[19] Lenka Dojcanova,Op.cit.,p.7.
[20] Barry Buzan,Ole Waever,and Jaap de Wilde,**Security :A new framework for analysis**,(USA :Lynne Rienner Publisher,Boulder,Colorado), 1998,p.24.
[21] Ibid.,p.26.
[22] Ibid.,p.31.
[23] Trombetta J.M.,''Rethinking The Securitization of The Environment,Old Beliefs,New Insight'',In Balzacq.T.(ed.),**Securitization Theory,How Security Problems Emerge and Dissolve**,Oxon :Routledge,2011,p.137.

وفقا لمدرسة كوبنهاغن، فإن القضية الوجودية تفرض الأولوية المطلقة بين التحديات الأمنية الأخرى، فهي تتعلق ببقاء الموضوع المرجعي، وينبغي أن يتبع الجانب الوجودي للتهديد منطق "إذا لم نتحرك الآن، فإن الأوان سيفوت في المستقبل". وفي حالة موضوعنا هذا، فإن التهديد الوجودي يتمثل في الإرهاب الدولي.

ج. **الفاعل المُؤمِّن** *securitizing actor*:

هو الذي يدّعي أن موضوعا مرجعيا مُهدّد في وجوده، من خلال الفعل الخطابي الأمني. وفي حالة موضوعنا هذا، فإن الفاعل المؤمِّن يتمثل في الإدارة الأمريكية.

د. **الجمهور** *audience*:

هم أولئك الذين تحاول الأمننة إقناعهم بتقبل الإجراءات الإستثنائية، بسبب الطبيعة الأمنية الخاصة لبعض القضايا.

هـ. **فعل الخطاب** *speech act*:

يتمثل فعل الخطاب في كيفية فعل الأشياء بالكلمات *How to do things with words ?* فبمجرد نطق ووسم شئ بأنه مسألة أمنية، يصبح كذلك.

و. **الأمننة** *Securitization*:

تعتبر الأمننة أقصى صيغ التسييس *politicization* إنها نتيجة عمل يُحوّل القضية إلى خارج القواعد السياسية المقررة، ويجعل منها حالة طارئة قصوى، ويتمثل هدف مدرسة كوبنهاغن في الحد من الحديث الأمني، ونقل القضايا إلى المجال العام العادي، والتعامل معها بالوسائل العادية، ما سمي بـ*Desecuritization* أي نزع الطابع الأمني.

3) مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

من بين الأفكار التي ميزت مدرسة كوبنهاغن، والمستندة على نظرية الأمننة، فكرة "الأمننة الكلية" *Macrosecuritization* التي أطلقها "بوزان"*Buzan* في دراسته لعام 2006 تحت عنوان *The War on Terrorism as The New Macrosecuritization* وتشير هذه الفكرة إلى نفس معنى نظرية الأمننة، ولكنها تُمارس على مدى أكثر إتساعا، مُعتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية، ويرى "بوزان" *Buzan* أن هناك على الأقل سببين محتملين لهذه الظاهرة، يتمثل الأول في "العولمة"، في حين يرجع الثاني إلى "الإعتقاد بأيديولوجية عالمية"، وتُمثل الحرب الباردة حسبه، المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين الدول لعدة عقود[24].

---

[24] Marianne Stone,’’Security According to Buzan :A Comprehensive Security Analysis’’,**Security paper Series1**, (Columbia University :School of International and Public Affairs,(Spring :2009),pp.8,9.

فمع إنهيار الإتحاد السوفييتي وزوال الخطر الشيوعي، ونهاية القطبية الثنائية، تراجعت الأمننة الكلية الناجحة في القطاع العسكري، على الأقل على المستوى العالمي، وبدا وكأن واشنطن تعاني من عجز تهديدي *threat deficit* وكانت هناك سلسلة طويلة من المحاولات لأمننة قضايا مختلفة، وجعلها تهديدا بديلا عن الإتحاد السوفييتي، ترتكز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، ولقد كانت أطروحة "صامويل هنتغتون" *Samuel Huntington* في 1993، تحت عنوان "صدام الحضارات"، محاولة واضحة لأمننة الإسلام وشرق آسيا، كمنافسين للقوة الأمريكية وقيمها، وكانت محاولة للإقتراب من الأمننة الكلية[25].

حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة، أمننات في قطاعات أخرى خارج القطاع العسكري، أحدها كان يخص "حقوق الإنسان" في التسعينيات، الأمر الذي كان بمثابة نفحة لأمننة كلية ناجحة محتملة، غير أن جدل كبير ثار في الغرب، حول شرعية وأخلاقية إستخدام القوة العسكرية، سعيا لتحقيق حقوق الإنسان، خاصة مع المجازر التي حدثت في الصومال ورواندا.

كما كان هناك محاولة لأمننة البيئة، كموضوع مرجعي على الصعيد العالمي، بإعتبارها حاملة الشروط التي تدعم الحضارة الإنسانية، فضلا عن الأمننة في القطاع الإجتماعي حول قضايا الهوية، كانت أغلبها على المستوى المحلي والوطني، مع التركيز على مسائل الأقليات والهجرة والتعددية الثقافية[26].

ولقد لاقت جهود الأمننة هذه، نجاحا كبيرا في إدراج هذه القضايا الأمنية على الأجندة السياسية، ولكن ليس إلى حد الوصول إلى الأمننة الكلية المهيمنة، لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001، التي أدت إلى نهاية مفاجئة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وأدت إلى تحوّل كبير في الأجندة الأمنية، وبدا واضحا أن أحداث 11 سبتمبر قامت بحل مشكلة العجز التهديدي للولايات المتحدة، حيث وفرت "الحرب على الإرهاب" أمننة مهيمنة، ركزت الولايات المتحدة عليها في سياستها الخارجية، لتجسيد ما يمكن وصفه "الأمننة من المنظور الأمريكي"، حيث إعتبرت الولايات المتحدة نفسها مالكة، أو على الأقل ممثلة لمستقبل البشرية، ونتيجة لذلك، لها حق وواجب الحديث والعمل من أجل الجنس البشري[27].

فقد كشف الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عن عدة إدراكات وتوجهات إستراتيجية أساسية، من أهمها إدراك أن شبكة الإرهاب، وكل حكومة تدعمها، هي العدو الأول للولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي، لابد أن تُشنّ الحرب على الإرهاب، التي حرصت الإدارة الأمريكية على تصويرها أنها معركة الحضارة والخير، ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد إنقسام العالم إلى فريقين، مع وضد الولايات المتحدة، وإعتبرت أن الحرب على الإرهاب، هي مشروع عالمي شامل، ليس له حدود زمنية، ونصبت نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم.

---

25 Barry Buzan,''The War On Terrorism as the New Macrosecuritization ?'',paper presented for **Oslo Worshop**,February2-4,2006,p.5.
26 Ibid.,p.6.
27 Ibid.

وعليه، يجادل "بوزان" *Buzan* أنه مع نهاية الحرب الباردة، برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية، فقد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وفق منطق "الأمننة الكلية"، حيث كان إنذار "جورج بوش الإبن" *George W.Bush Jr.* للعالم أنه "من لم يكن معنا فهو ضدنا"، كفيلا بخلق جو شبيه بذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، أين وجد العالم نفسه مُخيّرا بين معسكرين، يُمثّل كل منهما أيديولوجية مختلفة[28].

إن اللجوء إلى المبادئ والمصالح الأمريكية، كما لو أنها عالمية، لهو أمر متجذر في الحياة السياسية الأمريكية، الأمر الذي يعطي سياستها الأمنية، لهجة أخلاقية غير عادية، وهذا ما نلتمسه في إنذار "بوش الإبن" إلى بقية المجتمع الدولي الذي ذكرناه، فيما يخص الحرب على الإرهاب، كما ورد في تصريح له: "إن مسؤوليتنا تُجاه التاريخ واضحة، الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر"[29].

لا شك أن الحرب على الإرهاب، شكلت تحولا جذريا في الأمننة المرتبكة، المختلطة والمتنوعة التي كانت سائدة في التسعينيات، وأعادت الأولوية الأمنية التقليدية للقطاع العسكري، بل وأعادت الحرب إلى مركز الصدارة، وقامت بإحياء رغبة القوى في التدخل على المستويين الإقليمي والمحلي، سعيا لتحقيق أهداف الحرب على الإرهاب، رغبةٌ عبّر عنها "بوش الإبن" بشكل واضح، في حديثه عن محور الشر، موجّها أصابع الإتهام إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية[30].

ثانيا: الحرب على الإرهاب–الأمننة الكلية الجديدة.

1) أثر أحداث 11 سبتمبر على السياسة الدولية

يمكن القول، بصفة عامة، أن الحرب على الإرهاب كانت فكرة ناجحة للأمننة الكلية[31]، ففكرة أن القاعدة وأيديولجيتها تشكل تهديدا للحضارة الغربية، لقيت قبولا واسعا سواء خارج العالم الإسلامي أو داخله، فالحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد حركة الطالبان في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لاقت تأييدا واسع النطاق، ولقد تفاخر "بوش الإبن" بالإئتلاف المؤيد للحرب على الإرهاب، بقوله في 2004:

"إن تعاون حلفاء أمريكا في الحرب على الإرهاب هو تعاون جدّ قوي، ونحن ممتنون لأكثر من ستين أمة، التي تدعم "مبادرة إنتشار الأمن" *Proliferation Security Initiative* لإعتراض الأسلحة غير المشروعة برا وبحرا وجوا، ونحن ممتنون لقوات أكثر من ثلاثين أمة، المتواجدة في العراق، وقوات حوالي أربعين أمة،

---

28 Marianne Stone,Op.Cit,p.9.
29 George W. Bush,**The National Security Strategy of the United States Of America**,Washington D.C ,White House,September 2002.
30 Barry Buzan,Op.cit.,p.7.
31 Morten Kelstrup,''Globalisation and Societal Insecurity :The Securitization of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance'',In Stephano Guzzini and Dietrich Jung(eds.),**Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research**,London,Routledge,2004 ,pp. 112,113.

متواجدة في أفغانستان ...لقد طلبنا من حلفائنا في الحرب ضد الإرهاب، القيام بأعمال صعبة، ولقد كانوا في مستوى مسؤولياتهم، ونحن فخورون بدعوتهم "أصدقاء"[32].

يمكن أن نُرجع جزءا من نجاح الحرب على الإرهاب، إلى المخاوف الأمنية العديدة والطويلة الأمد، الناجمة عن النظام الليبرالي، لا سيما التجارة بالمخدرات وبالتكنولوجيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ذلك أن النظام الليبرالي الإقتصادي الدولي، يشجع فتح الحدود، غير أن هذا الإنفتاح له سلبيات تستغلها الفواعل غير الليبرالية[33]، خاصة مع إمكانية إكتساب المنظمات الإرهابية للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وقد أعرب "بوش الإبن" عن ذلك في تصريح له عام 2002:

"الخطر الأكبر الذي يهدد أمتنا، يقع على مفترق الطرق بين التطرف والتكنولوجيا، وقد أعلن أعداؤنا صراحة، أنهم عازمون ومصممون على إكتساب أسلحة الدمار الشامل...لن تسمح الولايات المتحدة أن يتحقق ذلك..."[34].

وقد نصت "وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوربية" على: "إن إنتشار أسلحة الدمار الشامل، من المحتمل أن يكون أكبر تهديد لأمتنا...إن السيناريو الأكثر رعبا، هو أن تكتسب الجماعات الإرهابية هذه الأسلحة، فإذا ما تم ذلك، فإنه سيكون بإمكان مجموعة صغيرة أن تلحق ضررا، بمستوى الضرر الذي قد تلحقه الدول والجيوش"[35].

لقد كان الربط بين الحرب على الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، معيارا لنجاح الولايات المتحدة في تجسيد "مبادرة إنتشار الأمن" منذ 2003، على الرغم من التحفظات حول الإنفرادية الأمريكية، والمعارضة التي قامت ضدها بسبب غزوها العراق، والقلق حول مشروعية إعتراض التجارة، غير أن هذه المبادرة إستقطبت مشاركة أكثر من أربعين دولة[36].

---

[32] George w.Bush,''President Bush Discusses Progress in the War on Terror'',The White House,(12July 2004). http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/07/20040712-5.html. (accessed: 28 Dec 2005).
[33] Barry Buzan,''The War on Terrorism as the New Macrosecuritization ?'',Op.cit.,p.8.
[34] George W.Bush,The National Security Strategy of the United States of America,Op.cit.
[35] Javier Solana, ''A Secure Europe in a Better World :European Security Strategy'',Paris :**The European Security Union Institute for Security Strategy**, 2003,pp.7,8
[36] Mark Valencia,''The Proliferation Security Initiative'',**Adelphi Paper376**,London,IISS, 2005.

من ناحية أخرى، احتج حلف شمال الأطلسي، مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر2001، ولأول مرة، بالمادة (05) من معاهدة الحلف[37]، وذلك لشرعنة أمننة الحرب على الإرهاب، وقد بارك القادة الأوربيون هذه الخطوة، حيث جاء على لسان الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" *Jacque Chirac*: "إن فرنسا تدرك أن مكافحة الإرهاب على نحو فعال، لن يتم إلا من خلال التصميم والعمل الجماعي، وفرنسا ستفعل ما يجب القيام به"[38].

وجاء على لسان رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" *Tony Blair*: "إن هذا الإرهاب الجماعي هو الشر الجديد في عالمنا، ليس لأولئك الذين يمارسونه أي إعتبار للحرمات أو لقيمة حياة الإنسان، ونحن، ديمقراطيات العالم، يجب أن نتعاون لدحره والقضاء عليه، هذه ليست معركة بين الولايات المتحدة والإرهاب، إنما معركة بين العالم الحر والديمقراطي، وبين الإرهاب، لذلك فنحن في بريطانيا،

قف جنبا إلى جنب مع أصدقائنا الأمريكيين، في هذه الساعة المأساوية، ونحن مثلهم، لن يهدأ لنا بال، حتى نطرد هذا الشر من عالمنا"[39].

أما الرئيس الروسي "فلادمير بوتين" *Vladimir Putin*، فقد ربط في وقت لاحق، بين الحرب الإنفصالية في شمال القوقاز، والحرب على الإرهاب، من خلال عبارات مثل تلك التي أعقبت حصار مدرسة بيسلان: "نحن نتعامل، ليس فقط مع أعمال إرهابية فردية ومعزولة، وإنما نحن نتعامل مع تدخل مباشر للإرهاب الدولي ضد روسيا، الذي يودي بحياة مواطنينا مرارا وتكرارا". وقال: "إن الردّ على هذه الجرائم غير الإنسانية أينما وجدت، سواء أكان ذلك في لندن، نيويورك، موسكو، أو غيرها من البلدان، ينبغي أن تكون إدانة مطلقة، وينبغي على جميع الدول المتحضرة أن تتوحد لمكافحة الإرهاب الدولي"[40]. ولقد لعبت الصين على نفس الوتر، من خلال الربط بين المقاومة الإنفصالية في شمالها الشرقي، وبين شبكات الإرهاب الإسلامي الدولي.

---

[37]تنص المادة(05) من معاهدة حلف شمال الأطلسي على مايلي:"إن الأطراف تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو منها سواء أكان ذلك في أوربا أو أمريكا الشمالية، هو موجه ضد جميع أعضائها، وهو ما يلزمها بدعم الدولة أو الدول التي تكون محل الهجوم المسلح، ويجوز لها إتخاذ الإجراء الذي تراه مناسبا، بعد التنسيق فيما بينها، بما في ذلك إستعمال القوة لأجل إعادة وضمان السلم في منطقة شمال الأطلسي، وهذا إعتمادا على المادة 51 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي تجيز حق الدفاع الفردي والجماعي. إن أي هجوم مسلح من هذا القبيل وأي إجراء متخذ سيبلغ لمجلس الأمن الذي يتخذ الإجراءات الضرورية لإعادة السلم والأمن الدوليين.

[38] Jacque Chirac,The Patriotic Resourse,History,September 11, 2001. http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html. (accessed: 31 Dec. 2005).

[39] Tony Blair,The Patriotic Resourse, History :September 11,2001. http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html. (accessed: 31 Dec. 2005).

[40] Vladimir Putin,In Quotes :world Reaction,(Putin's respo,se to the July bombings in London),BBC News. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4660415.stm. (accessed 09 Dec 2005).

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول أنه خلال نصف العقد الذي تلا أحداث 11 سبتمبر 2001، حققت الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب تقدما ملحوظا، وحققت قبولا واسعا داخل المجتمع الدولي، حيث نجحت هذه الأمننة في تحديد تهديد مشترك، ألا وهو الإرهاب الدولي، أكثر من نجاحها في بناء موضوع مرجعي، غير أن إستمرارية هذا النجاح، يتوقف على الأحداث المقبلة، التي قد تعزز أو تضعف من الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب.

2) شروط تعزيز الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب:

لا يمكن بطبيعة الحال، التنبؤ بالأحداث إلى حد كبير، غير أنه بالتركيز فقط على الأحداث الأكثر إحتمالا وإرتباطا بالحرب على الإرهاب، فإنه من الممكن التكهن بصورة منهجية، بتأثير الأحداث على شدة وديمومة أمننة الحرب على الإرهاب، وبالتالي يمكن القول أن هناك خمس أنواع من الأحداث التي من شأنها تعزيز أو إضعاف أمننة الحرب على الإرهاب:[41]

- تأثير خطط و/أو هجمات إرهابية أخرى (أو خطط أو إعتداءات تُنسب للإرهابيين).
- إلتزام الولايات المتحدة بأمننة الحرب على الإرهاب.
- شرعية الولايات المتحدة كزعيمة للأمننة داخل المجتمع الدولي.
- عدم تقبُّل وعدم مشروعية أمننة الحرب على الإرهاب ككل، وأمننة كل ما له علاقة بالحرب على الإرهاب.
- قوة أمننات منافسة للحرب على الإرهاب.

أ. تأثير خطط أو هجمات إرهابية أخرى:

إن الحدث الأبرز الذي له تأثير على ديمومة "أمننة الحرب على الإرهاب"، هو نجاح القاعدة ومقلديها وورثتها، في الحفاظ على مستوى كاف من الإعتداءات والإستفزازات لتعزيز الأمننة، حيث يرى محللون أمثال *Paul Wilkinson*"بول ولكنسون" أن الكفاح ضد تنظيم القاعدة، من المرجح أن يدوم لبضعة عقود مقبلة، ذلك أن شبكة القاعدة منتشرة في ستين بلدا، مما يجعل من تنظيم القاعدة، الشبكة الإرهابية غير الحكومية الأكثر إنتشارا في التاريخ[42].

ورغم أنه من المستحيل، توقع كيف ستتبلور الأمور، غير أن الخيارات تتراوح على النحو التالي:[43]

---

[41] Barry Buzan,''The War On Terrorism as The New Macrosecuritization ?'',Op.cit.,p. 11.

[42] Paul Willkinson,''International Terrorism :The Changing Threat and the EU's response'',**Chaillot Paper84**, **Institute for Security Studies**,Paris,2005,p.25.

[43] Barry Buzan,''The War on Terrorism as the New Macrosecuritization'',Op.cit.,pp. 11,12.

- أولا التطبيع، أين يتلاشى التهديد الإرهابي، ويصبح جزءا مقبولا من مخاطر الحياة اليومية، وهذا قد يحدث بسبب فعالية التدابير المضادة لإحباط معظم الهجمات الإرهابية.
- ثانيا التصعيد، أين يبقى التهديد الإرهابي قادرا بصورة دورية بل منتظمة، بالهجوم على أهداف سهلة، بإستخدام أسلحة الدمار الشامل في أسوء الحالات.
- ثالثا وهو الخيار الوسط، وهو ما عاشته بعض المدن الغربية ما بين 2001 و2005، أي قيام الإرهاب بهجمات متوسطة كافية للتسبب بإضطرابات محلية، وبعض القلق العام، لكن ليس إلى درجة تهديد الإقتصاد العالمي، أو التسبب في إضطرابات كبرى في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

من الواضح أن خيار التصعيد من شأنه أن يعزز "أمننة الحرب على الإرهاب"، أما خيار التطبيع، فمن المرجح أنه سيضعفها، أما الخيار الوسط، فمن الصعب الجزم ما إذا كان كافيا لإستمرار "أمننة الحرب على الإرهاب" أم على العكس من ذلك.

نشير في هذا السياق، أن المرء لا يستطيع إستبعاد إحتمال أن الدول التي لديها مصلحة في الحفاظ على "أمننة الحرب على الإرهاب" (روسيا، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية) قد تلجأ إلى القيام بأعمال إستفزازية لتقوية التهديد الإرهابي إذا ما ضعف، وهو ما سيعتقد به دائما أصحاب نظرية المؤامرة، كما يمكن القول أن الدول بصفة عامة، وبعض الحكومات بصفة خاصة، تحتاج إلى تهديدات لتبرير وجودها، وإضفاء الشرعية على سياساتها، والحرب على الإرهاب تذهب في هذا الإتجاه.

ب. **إلتزام الولايات المتحدة بأمننة الحرب على الإرهاب:**

كانت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001، صاحبة المبادرة بالحرب على الإرهاب، مما يجعلها زعيمة لها، وإلتزامها بأمْننتِها، سيكون عاملا حاسما في تعزيز أو فشل "الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب"، وليس من شك، أن إلتزام الولايات المتحدة سيبقى قويا[44].

يمكن ملاحظة مدى عمق تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الامريكية، من خلال الخطابات اللاحقة التي صدرت عن إدارة "بوش الإبن" فقد تكون هذه الإدارة، هي العامل الذي يؤدي إلى عدم شرعية أمننة الحرب على الإرهاب، فخطأها الفادح في غزوها للعراق، وفشلها كمحتل بعد الإطاحة بصدام حسين، والسلوكات المروعة التي بدرت منها، والمتمثلة في تعذيب أسرى الحرب، والأضرار الواضحة للعيان التي تسببت بها، قد أضرت بسمعة الولايات المتحدة في الخارج، الأمر الذي كان كافيا للتشكيك في أمننة الحرب على الإرهاب، ببساطة من خلال ربطها بهذه الإدارة[45].

---

[44] Ibid.,p.12.

[45] Pierre Hassner,’’The United States : The Empire of Force or The Force of Empire ?’’,**Chaillot Papers 10**.vol54, Paris :European Union Institute for Security Studies, 2002,pp,8,9.

إن المثير للإهتمام هو معرفة ما إذا كان التوافق الحالي حول الحاجة إلى تحسين الأمن الداخلي لكل من الولايات المتحدة، ولكن أيضا في الكثير من الدول الأخرى، سيصبح ثابتا أو أنه سيتعرض للإنتقاد بسبب التكاليف المالية وكذلك تكاليف الحرية المتزايدة وعدم فعالية الزيادة الدائمة لمراقبة الدولة لكل شئ.

إن رفض الكونغرس الامريكي في أواخر سنة 2005، على قبول طلب إدارة بوش الإبن، للحصول على تمديد طويل الأمد، لما سمي ب *the Patriotic Act* ، والتنصت على المكالمات الهاتفية التي يجريها مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، ربما هو مؤشر على ردود الفعل المتزايدة ضد الآثار المحلية والدولية التي نتجت عن أمننة الحرب على الإرهاب. ولكن، وكما ذكرنا سابقا، فإنه من غير الممكن التنبؤ بنتيجة كل ذلك، التي ستتأثر، على الأرجح، بتطور التهديد الإرهابي، علما أن الأمريكيين، كغيرهم من المواطنين في الديمقراطيات الليبرالية، قد يتنازلون طواعية عن بعض من حرياتهم المدنية في أوقات الحرب.

ج. **شرعية الولايات المتحدة كزعيمة للأمننة داخل المجتمع الدولي:**

نجحت الولايات المتحدة في قيادة "الأمننة الكلية للحرب الباردة" ضد الشيوعية بصفة عامة، وضد القوة العسكرية للإتحاد السوفييتي بصفة خاصة، وقد ساعدها في ذلك، القبول الواسع بها كزعيمة في الغرب عموما، خاصة دول أوربا الغربية، وإلى حد ما حتى في العالم الثالث، بالإضافة إلى تركيا واليابان وكوريا الجنوبية، وكان سبب ذلك هو الخوف من الشيوعية والقوة العسكرية السوفياتية.

وللحرب على الإرهاب القدرة على إستقطاب تجمع أوسع نطاقا، يشمل ليس فقط الدول الغربية واليابان، ولكن أيضا دول رئيسية أخرى، مثل روسيا، الصين، والهند، وذلك لمعالجة صراعاتها الداخلية، ومع ذلك فإن المثير للجدال أن نلاحظ أن شرعية الولايات المتحدة كزعيمة، قد إنخفضت تحت قيادة بوش منذ عام 2000، فتبني القطبية الأحادية كمبرر للإنفرادية من قبل هذه الإدارة، قد صدم ونفر الكثير من حلفائها[46].

ويجادل "تيم دون" *Tim Dunne* أن إنفرادية الولايات المتحدة، قامت بإخراجها خارج المجتمع الدولي، رغم أنه غير متأكد ما إذا كان ذلك يعني تقلص المجتمع الدولي بفقدانه إحدى أعضائه، أو أن المجتمع الدولي أصبح أكثر هرمية، من خلال السلوك المهيمن لأحد أعضائه الأكثر قوة.

وقد أتى "مورتن كلسترب" *Morten Kelstrup* بصيغة أكثر وضوحا، فهو يرى أن النجاح في أمننة الحرب على الإرهاب، قد خلق "لحظة تكوينية" في النظام العالمي، نظام تسعى فيه الولايات المتحدة إلى "إستراتيجية جديدة" للإنفراد بالحكم فيه، هذه الإستراتيجية الجديدة ترفض التعددية التقليدية، وتفضل الإنفرادية المبنية على أساس القوة، ومن شأن هذا التحول، كما يجادل "دون" *Dunne* ، إخراج الولايات المتحدة خارج المجتمع الدولي، غير أن "كلسترب" *Kelstrup* أبدى قلقا من ناحية أن أمننة ناجحة ودائمة للحرب على الإرهاب، قد تكون قوية ما يكفي لإضفاء الشرعية على التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية[47] .

---

[46] Barry Buzan,Op.cit.,p.13.
[47] Kelstrup,Op.cit.,p-p 113-115.

بالتالي، إذا كانت ردود الفعل ضد كل من الإنفرادية الأمريكية، وسلوكها في الحرب على الإرهاب قد أخرجها خارج المجتمع الدولي، فإن كلا من مركز الولايات المتحدة الريادي والمجتمع الدولي على الصعيد العالمي، قد يضعُف بشكل خطير.

من ناحية أخرى، إذا كانت الحرب على الإرهاب قوية ما يكفي لإضفاء الشرعية على مجتمع دولي أكثر هرمية، فإن زعامة الولايات المتحدة ستزداد قوة.

هناك خيار ثالث أتى به"بريس بارنتان" *Galia Press-Barnathan* الذي يرى أن الولايات المتحدة ستعود إلى الخط من جديد بعد إنحرافها عنه، وذلك راجع إلى المعارضة التي واجهتها بسبب ميلها إلى الإنفرادية، وعدم قدرتها على البقاء خارج المجتمع الدولي لفترة طويلة، الأمر الذي سيترتب عنه ضعف مركز الولايات المتحدة، بسبب فشلها في ترجمة قوتها، التي لا جدال فيها، إلى مجتمع دولي أكثر هرمية مبني على أساس من الشرعية[48].

د. عدم قبول وعدم مشروعية أمننة الحرب على الإرهاب وأمننة كل ما يرتبط بها:

رغم نجاح الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب في كثير من النواحي، غير أن ذلك لم يستثنيها من المعارضة، وليست المعارضة ضد الأمننة العامة نفسها، بقدر ما هي ضد إطارها الحربي، خاصة فيما يتعلق بالممارسات التي تحاول الولايات المتحدة شرعنتها في إطار الحرب على الإرهاب، لا سيما ما يتعلق بطبيعة الأعمال المرتكبة في حالات الطوائ، والتي تجيزها أمننة الحرب على الإرهاب، لدرجة أن هذه الحرب أصبحت مقترنة بأعمال تتعارض مع القيم التي يسعى الغرب لتمثيلها ضد أمثال تنظيم القاعدة، فإذا ما الحرب على الإرهاب تعني نفي حقوق السجناء والتنكر لإتفاقية جنيف، وإستخدام أشكال عديدة من التعذيب كأساليب للإستجواب، وإعلان الولايات المتحدة عن حقها في مهاجمة الآخرين على أساس الإرتباط بالإرهاب، فضلا عن تقييد الحريات المدنية والإقتصادية بإسم الأمن الداخلي، فإن الكثير سيرى أن الحرب على الإرهاب تُضر بالعالم المتحضر أكثر من نفعها له[49]، وهذا ما أوضحه "بول ولكنسون" *Paul Wilkinson* عندما قال: "إذا قمنا بتقويض أو تدمير حقوقنا وحرياتنا التي إكتسبناها بشق الأنفس، بإسم الأمن ضد الإرهاب، فإننا سنهدي الإرهابيين نصرا، لم يكن بوسعهم الفوز به بالقنبلة والمسدس"[50].

تواجه الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب نقطة ضعف أخرى، ذلك أنه عكس ما كان سائدا خلال الحرب الباردة، فإن الخصم في حالة الحرب على الإرهاب غير محدد، كما أن موضوع الأمننة لا يركز على قوة عظمى بديلة، ولا على أيديولوجية بديلة، لكن على قوة حالة الفوضى لأقليات تشعر بالإغتراب، إلى جانب حفنة من الحكومات المنبوذة، وقدرتهم على إستغلال الإنفتاح والتكنولوجيا، وفي بعض الأماكن عدم المساواة

---

[48] Galia Press-Barnathan,''The War Againsnt Iraq and International Order :From Bull to Bush''**,International Studies Review 6**.vol2,2004,p-p195-212.
[49] Barry Buzan,Op.cit.,p15.
[50] Paul Wilkinson, Op.cit.,p.25.

والظلم وفشل الدول الناتج عن الإقتصاد السياسي للنظام الغربي، فالتهديد الإرهابي يبدو أنه يفتقر إلى عمق التهديد الذي كان يتميز به التهديد السوفييتي والشيوعي.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه أمننة الحرب على الإرهاب مشكل آخر مثير للجدل، يتمثل في أمننة كل ما له علاقة بالإرهاب، لا سيما شرعية الأعمال المرتكبة في هذه الحرب، والتي تتعارض مع القيم الغربية، الأمر الذي يهدد شرعية وجاذبية الأمننة على نطاق واسع، والخلاف الأكثر وضوحا في هذا السياق هو "غزو العراق"، وقد حاولت كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية تبرير هذا الغزو، من خلال ربط نظام صدام حسين بكل من الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، وكانت هذه الخطوة ناجحة داخل الولايات المتحدة، لكنها واجهت معارضة شديدة خارجها، مما أدى إلى إنشقاقات عديدة داخل الإتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي[51].

ويرى "ولكنسون" *Wilkinson* أن غزو العراق كان مجرد دعاية مجانية لبن لادن[52]، وقد جادل "جون كيري" *John Kerry* خلال الإنتخابات الأمريكية عام 2004، أن غزو العراق كان مجرد تشتيت لجهود الحرب على الإرهاب[53]، وبما أن الكارثة السياسية لا تزال مستمرة في العراق، فإنه من الصعب تجنب إستنتاج أن غزو العراق كان حماقة تكتيكية وإستراتيجية ذات أبعاد هائلة بالنسبة لمشكل الإرهاب الدولي الذي تمثله القاعدة، كما أن التدفق المستمر للأخبار السيئة من العراق، والتردد في البقاء أوالخروج، أضعف من شرعية أمننة الحرب على الإرهاب، وذلك بربطها بالقرارات السيئة وغير الناجحة لإدارة بوش الإبن.

إن هذا النوع من الربط قام بتقوية النظرة على أن الحرب على الإرهاب، لا تمثل رد شرعي على تهديد حقيقي فحسب، ولكن أيضا أنها كانت مناورة من إدارة بوش الإبن للتلاعب بصدمة أحداث 11 سبتمبر 2001لخلق بيئة سياسية شديدة الأمننة *hypersecuritized* التي قد تساعدها على تحقيق أهدافها السياسية الراديكالية[54].

د. قوة أمننات أخرى منافسة للحرب على الإرهاب:

آخر تهديد واضح على إستمرارية الحرب على الإرهاب، هو إمكانية تجاوزها ودفعها إلى الخلف من قبل أمننات منافسة، تماما كما دفعت الحرب على الإرهاب مخاوف أخرى إلى الخلف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[51] Barry Buzan,Op.cit,p.16.
[52] Paul Wilkinson,Op.cit.,p.21.
[53] Chicago Sun Times, ''Bush,Kerry Clash on Iraq War'', (30 Sept 2004). http://www.suntimes.com/output/news/01bush.html#. (accessed: 26 Dec. 2005).
[54] Barry Buzan ,Op.cit.,p.17.

حيث تتنوع التهديدات التي قد تنافس أمننة الحرب على الإرهاب، فإرتفاع منسوب المياه، وإقتراب النيازك أو إنتشار وباء جديد، يمكن أن يضع بسهولة، الإهتمامات البيئية الأرضية على رأس أجندة الأمننة، لكن التهديد الأكثر إحتمالا الذي تواجهه الحرب على الإرهاب كتهديد مهيمن على الأمننة الكلية، هو "صعود الصين"[55].

وتظهر "الأمننات الأمريكية" واضحة في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لسنة 2002، والتي تؤكد على نية الولايات المتحدة في الحفاظ على تفوقها العسكري على الآخرين، وعدم السماح ببروز أي قطب آخر منافس لها، حتى لو كان صديقا.

من المحتمل أن زيادة القوة الصينية النسبية أو المطلقة، ووجود توتر بينها وبين الولايات المتحدة في جملة من الأمور(تايوان وحقوق الإنسان مثلا)، ستؤدي إلى هيمنة المخاوف الأمريكية، بشأن الصين، على الأمننة داخل الولايات المتحدة.

إن هذه الأمننة ستعيد جزئيا، الجو الذي كان سائدا في الحرب الباردة، بإعتبار الصين قوة عظمى محتملة، منافسة للفهم الأمريكي للأحادية القطبية، غير أن المثير للإهتمام هنا، هو أن الولايات المتحدة هي أكثر من سيتأثر بهذه "الأمننة المنافسة"، الأمر الذي سيؤثر بشدة على دورها كزعيمة لأمننة الحرب على الإرهاب، فمادام صعود الصين لا يهدد جيرانها أو الإستقرار العام للمجتمع الدولي، فإن الكثير سيرحب بذلك، بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، فالعديد من الدول تدعم خطاب التعددية(روسيا، الهند، الصين، إيران، فرنسا، ماليزيا) مُعارضين بذلك، إعتبار الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة[56].

إن تم حدوث ذلك، فإنه من المحتمل أن يؤدي صعود الصين إلى إضعاف الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، بتراجعها في سُلّم أولويات الولايات المتحدة، وعدم إستبدالها بأمننة كلية أخرى، إلا إذا شكل صعود الصين تهديدا لجيرانها، فإنها ستشكل بذلك أساسا للأمننة الكلية.

3) نتائج ديمومة الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب:

إنطلاقا من إفتراض الأحداث التي قد تعزز من الحرب على الإرهاب كتهديد مهيمن ودائم على الأمننة الكلية، فإن الشرط الأكثر إحتمالا، هو أن تتمكن القاعدة ومثيلاتها من تصعيد وتيرة هجماتها على الغرب، فما نوع العواقب التي يمكن توقعها من خلال هذه النتيجة؟

إن الإحتمال الأوضح هو سيناريو *Kelstrup* ، الذي يشير إلى شرعنة شكل جديد للمجتمع الدولي، أكثر هرمية وهيمنة، مع قلة في المساواة فيما يخص السيادة والتعددية.

55 Ibid.,p.18.
56 Ibid.,p.19.

ولقد ركز "باري بوزان" *Barry Buzan* في دراسته لعام 2006، على التناقض الذي لا مفر منه، بين السعي وراء تحقيق الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، والحفاظ على النظام السياسي والإقتصادي، المحلي والعالمي القائم على أساس المبادئ الليبرالية[57].

إن الخيار الوحيد الذي قد يجنب التناقض بين سياسات مكافحة الإرهاب والقيم الليبرالية، يتمثل في عدم أمننة الإرهاب، وجعله بدلا من ذلك، جزء من السياسة العادية، وذلك كما إقترحه "بوزان" *Buzan* ، والشرط الضروري لذلك، هو أن تتمكن الدولة والمجتمع من رفع قدرتها على إحتمال الضرر، كثمن للإنفتاح والحرية، وقد تحدث "كنيث والتز" *Kenneth Waltz* على ذلك عندما قال: "إذا أردنا الحرية، علينا تقبل فكرة اللاأمن"[58].

وبالتالي، يتم التعامل مع الإرهاب مثل التعامل مع حوادث المرور، مشكلة بنيوية تتم معالجتها من خلال سياسات عادية، فبالرغم من عدد الموتى الكبير، على المواطنين تقبل خطر التعرض للقتل، أو الإصابة بجروح من قبل الإرهابيين، بنفس الطريقة التي يتقبلون فيها وقوع حوادث النقل[59]، أو غيرها من المخاطر اليومية التي يعلمها الناس ومستعدين لتحملها، ويمكن إعتبار هذا المفهوم مماثلا لعدم التفاوض مع الإرهابيين، لأن ذلك يشرعن قضيتهم[60].

ومع ذلك، فإنه من الناحية السياسية، لا يمكن لأي بلد تحمل هذا الخيار، ذلك أن آثار الإرهاب على المجتمع والأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، قد أدت إلى خسائر فادحة بالفعل، فالفكرة مثيرة للإهتمام، لكن ليس من المرجح أن تُطبّق. ويُقر "بوزان" *Buzan* أن كل الخيارات السياسية الأخرى تتطلب أمننة الإرهاب، وإتخاذ إجراءات طارئة لمحاولة مواجهته والقضاء عليه، وتندرج هذه الخيارات ضمن ثلاث أنواع رئيسية:

أ. **العزل**:

وذلك من خلال تقوية الأمن الداخلي للدولة، ضد تسلل الإرهابيين، وضد ضعف البنية التحتية في مواجهة هجمات الإرهابيين، غير أن منطق الأمن الداخلي يُقوّض بسرعة بعض المبادئ الأساسية من النظام الإقتصادي الليبرالي العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى تقييد حركة الناس لأغراض تجارية أو عالمية أو فنية أو غيرها، من خلال تعزيز الرقابة على السفر والهجرة، وتقييد حركة تنقل البضائع بسبب الحاجة المتزايدة للتفتيش والتعقب، وفرض المزيد من الضوابط على تصدير التكنولوجيا ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وتقييد حرية تنقل الأموال بواسطة التدابير المتخذة لعرقلة شبكات الإرهابيين المالية[61].

---

[57] Ibid.
[58] Kenneth Waltz**, <u>Theory of International Politics</u>**, Reading Mass.,Addison-Westley,1979, p.112.
[59] Barry Buzan,Op.cit.p.20.
[60] Marianne Stone,Op.cit.p.9.
[61] Barry Buzan,Op.cit.,p.21.

إن تشديد الرقابة على الحدود، سيؤدي إلى تقويض بعض مبادئ الليبرالية الإقتصادية، والحجة نفسها تنطبق على المقايضة بين تعزيز الرقابة بموجب الحرب على الإرهاب، والحريات المدنية التي تعتبر جزءا من الموضوع المرجعي الأساسي في الحضارة الغربية[62].

ب. **القمع:**

وذلك من خلال محاولة القضاء على الإرهاب من خلال الشرطة و/أو العمل العسكري، وهو ما يعتبر أقصى حد يمكن أن تبلغه الحرب على الإرهاب، والذي يشمل مجموعة واسعة من النشاطات، من إسقاط دول بكاملها(مثل أفغنستان والعراق)، ومن خلال الإحتلال المتواصل(مثل إحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة)، وعمليات البحث العسكرية والهجمات على القواعد الإرهابية (كالهجوم على باكستان، أفغنستان ما بعد الطالبان، الفلبين)، إلى عمليات الإغتيال المستهدفة (على سبيل المثال السياسة الإسرائيلية ضد حركة حماس)، والإعتقال التعسفي والإحتجاز (لا سيما المعتقل العسكري الأمريكي غير القانوني في خليج غوانتنامو وفي أماكن أخرى)[63].

وبالتالي، فإن هذه الحرب تُقوِّض الحريات المدنية والسلام والإنفتاح الذي يستلزمه النظام الإقتصادي الليبرالي العالمي، وكما تبينه الممارسة فهي تُقوِّض من إلتزام الولايات المتحدة بحماية حقوق الإنسان.

ج. **تحقيق المساواة:**

وذلك إنطلاقا من إفتراض أن الأسباب الجذرية للإرهاب، تكمن في عدم المساواة والظلم الناتج عن كل من إرث تاريخ البشرية ومميزات إقتصاد السوق، وبالتالي يجب تدارك ومعالجة هذه الأسباب التي تعزز الإرهاب.

وليس إنشغال "بوزان" *Buzan* هنا، بالجدال فيما إذا كانت هذه الفرضية صحيحة أم لا، بل أن وجهة نظره تتجه إلى القول أنه لا يمكن تجنب تقويض الأسس التي يقوم عليها إقتصاد السوق التنافسي، إذا ما إتُبعت سياسة لمعالجة هذه الأسباب، فإعادة التوزيع المطلوبة، ستضع الأولويات السياسية فوق منطق السوق الحر، وذلك سيؤدي إلى إضعاف القوة الدافعة للمشروع الليبرالي، فإذا ما كانت عدم المساواة مصدر للإرهاب، فإن الإقتصاد الليبرالي الجديد لن يوفر حلا سريعا بخصوص ذلك[64].

خاتمة:

62 Jef Hyusmans,''Minding Exceptions :The Politics of Insecurity and Liberal Democracy''**, Contemporary Political Theory 3** ,2004,p-p.321-341.
63 Barry Buzan,Op.cit.,pp.20,21.
64 Ibid.,pp.21,22.

يبدو أن إستمرار الحرب على الإرهاب كأمننة كلية، أمر مشكوك فيه، على الرغم أنه من الصعب التنبأ بنتائج العوامل المذكورة سابقا، وهذا يمكن أن يحدث إذا ما قام الإرهاب بتصعيد هجماته، ولكن بالنظر إلى عدد من الأشياء، فإن حظوظ ديمومة الحرب على الإرهاب، لا تبدو وفيرة.

كما يرى "باري بوزان" *Barry Buzan* أن الإرهاب يشكل تهديدا مزدوجا بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية، يتمثل في الهجمات المباشرة للإرهاب من جهة، ونتائج الإجراءات المضادة المتخذة من جهة أخرى. وفي حالة إستحالة القضاء على الإرهاب، كما هو الحال على الأرجح، فإن ذلك سيؤدي لا محالة، إلى تقويض الممارسات والقيم الليبرالية، فإذا كانت الأولوية هي المحافظة على هذه القيم، فإن الحل الذي إقترحه "بوزان" *Buzan*، هو تعلم كيفية العيش مع الإرهاب بوصفه خطر يومي، في الوقت الذي تتواصل فيه التدابير المضادة.

إن هذه الإستراتيجية ممكنة، من حيث المبدء، ولكن في حالة ما إذا شكل الإرهاب مشكلة على المدى الطويل، كما قد يكون الحال بالنسبة للمجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن مثل هذه الإستراتيجية تتطلب مستوى من التطور الديمقراطي والإلتزام، أعلى من كل ما شهدناه إلى اليوم، ويضيف "بوزان" *Buzan* أن أوربا، في هذه الحالة، والتي تعلمت بالفعل العيش في ظل وجود درجة من التهديد الإرهابي، قد تُقدم من خلال تجربتها، أكثر مما قد تُقدِّمه الولايات المتحدة الأمريكية، المدفوعة أكثر من خلال متطلبات الأمن القومي المتزايدة.

قائمة المراجع:

➢ **الكتب:**

1) Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (Cambridge University Press :UK),2009.
2) Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, **Security :A New Framework for Analysis**, (USA :Lynne Rienner Publisher,Boulder, Colorado), 1998.
3) Bill McSweeney, **Security, Identity and Interests : A Sociology of International Relations**, (UK :Cambridge University Press), 2004.
4) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Reading Mass, Addisson-Westley, 1979.

➢ **المقالات والدراسات:**

5) Barry Buzan, ''The War On Terrorism as The New Macrosecuritization ?'', paper presented for **Oslo Worshop**, February 2-4, 2006.
6) Galia Press-Barnathan, ''The War Against Iraq and International Order : From Bull to Bush'', **International Studies Review**, 2004.
7) Giovanni Arcudi, ''La Sécurité entre Permanence et Changement'', **Institut Universitaire de Hautes Etudes International**, Genève.

8) Helena Carrapiço, ''Chasing Mariages ?Reflections on Concepts of Security Through The Study of Securitization of Organized Crime'', **International Studies Association**, San Francisco, (March : 2008).
9) Javier Solana, ''A Secure Europe In a Better World : European Security Strategy'', Paris : **The European Security Union Institute for Security Strategy**, 2003.
10) Jef Hyusmans, ''Minding Exceptions : The Politics of Insecurity and Liberal Democracy'', **Contemporary Political Theory** 3, 2004.
11) Keith Krause and Michael C.Williams, ''Broadening The Agenda of Security Studies : Politics and Methods'', **Mershon International Studies Review** 2, (October : 1996).
12) Lenka Dojcanova, ''Revealing Copenhagen Weaknesses : Applicability of Securitization Theory to Environmental Security, **Uppsala University**, Department of Government, (May : 2012).
13) Marianne Stone, ''Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis'', **Security Paper Series1**, Columbia University :School of International and Public Affairs, (Spring : 2009).
14) Mark Valencia, ''The Proliferation Security Initiative'' **Adelphi Paper 376**, London, IISS, 2005.
15) Matt McDonalds, ''Constructivism'', In Paul D.Williams (Ed.), **Security Studies :An Introduction**, New York : Routledge, 2008.
16) Morten Kelstrup, ''Globalization and Societal Insecurity :The Securitization of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance'', In Stephano Guzzini and Dietrich Jung(Ed.), **Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research**, London, Routledge, 2004.
17) Ole Waever, ''Securitization and Desecuritization'', In Ronnie D. Lipshutz (Ed.), **On Security**, New York : Columbia University Press, 1998.
18) Ole Waever, ''Aberytwyth, Paris, Copenhagen New Schools in Security Theory and The Origins Between Core and Periphery'', paper presented at **The ISA Conference**, Montréal, 2004.
19) Paul Willkinson, ''International Terrorism : The Changing Threat and The EU's Response'', **Chaillot Paper 84**, Institute for Security Studies, Paris, 2005.
20) Pierre Hassner, ''The United States : The Empire of Force or The Force of Empire ?'', **Chaillot Paper 10** , vol 54, Paris : European Union Institute for Security Studies, 2002.
21) Rita Taurek, ''Securitization Theory and Securitization Studies'', **Journal of International Relations and Development** 9, 2006.
22) Trombetta J.M, ''Rethinking The Securitization of The Environment, Old Beliefs, New Insights'', In Balzacq.T.(Ed.), **Securitization Theory, How Security Problems Emerge and Dissolve**, Oxon : Routledge, 2011.

➢ **رسائل ومذكرات:**

23) قسوم سليم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقة الدولية،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3-، 2010.

➢ **الوثائق:**

- **باللغة العربية:**

24) معاهدة حلف شمال الأطلسي.

- **باللغة الأجنبية:**

25) George W.Bush, **The National Security Strategy of The United States of America**, Washington D.C, White House, September, 2002.

➢ **المقالات المنشورة على مواقع الإنترنت:**

26) Chicago Sun Times, ''Bush, Kerry Clash On Iraq War'', (30 September 2004). http://www.suntimes.com/output/news/01bush.html#. (accessed: 26 Dec. 2005).
27) George W.Bush, ''President Bush Discusses Progress in The War On Terror'', The White House, (12 July 2004). http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/07/20040712-5.html.(accessed 28 Dec 2005).
28) Jacque Chirac, The Patriotic Resourse, History : September 11,2001. http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html. (accessed: 31 Dec. 2005).
29) Tony Blair, The Patriotic Resourse, History : September 11,2001. http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html. (accessed: 31 Dec. 2005).

Vladimir Putin, In Quotes : World Reaction, (Putin's Response to The July Bombings In London), BBC News. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4660415.stm. (accessed 09 Dec 2005).